

منهج الاستدلال بالمكتشفات العلمية على النبوة والربوبية

د. سعود بن عبدالعزيز العريفي

منهج الاستدلال بالمكتشفات العلمية على النبوة والربوبية

المتابع للمجال العقدي وعلوم التفسير يجد تضخماً في ظاهرة الاستدلال بالمعجزة القرآنية العلمية على مجالي الربوبية والنبوة، ومع هذا التضخم كماً وكيفاً فليس ثمة كتابات كافية للكشف عن الضوابط المنهجية لهذه الممارسة الاستدلالية، ومن هنا تأتي هذه الورقة المختصرة لتقدم تأصيلاً لمنهجية الاستدلال الصحيح، ومناقشةً لبعض ما قد يدخل في مجالات الإعجاز العلمي في القرآن والسنة،في محاولةٍ لتحرير الموقف الشرعي الصحيح منها، وتخليق فضاء أكثر انضباطاً من حالات التفلت الاستدلالي التي نعانيها في هذا الباب.

مركز تكوين



www.takween-center.com
info@takween-center.com
@takweencenter
/takweencenter

منهج الاستدلال بالمكتشفات العلمية
على النبوة والربوبية


بسم الله الرحمن الرحيم

منهج الاستدلال بالمكتشفات العلمية على النبوة والربوبية

(دراسة نقدية)

بقلم

د. سعود بن عبد العزيز العَرِيفي



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العريفي، سعود عبدالعزيز
منهج الاستدلال بالمكتشفات العلمية على النبوة والربوبية. /
سعود عبدالعزيز العريفي. - الرياض، ١٤٣٥هـ
..ص ؛ ..سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠١-٤٢٥٦-٩

١- النبوات ٢- نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ٣- الاسلام والعلم أ.العنوان

ديوي ٢٤٢ ١٤٣٥/١٧٦٨

رقم الإيداع: ١٤٣٥/١٧٦٨
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠١-٤٢٥٦-٩

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية – الخبر
eyadmousa@gmail.com

الفهرس

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً، وأيده بالآيات البينات، الكافيات في الدلالة على نبوته فلا يحتاج المتجرد للحق عليها مزيداً، وجعل أعظمها خطراً، وأبلغها أثراً، كتاباً معجزاً فريداً، وقرآناً عربيّاً غير ذي عوج مجيداً، من اهتدى به غدا رشيداً، وكان في الآخرة سعيداً، ومن أعرض عنه أناله الله عذاباً شديداً، وأرهقه يوم القيامة صعوداً.

والصلاة والسلام على سيد ولد آدم أجمعين، محمدٍ الهادي الأمين، القائل فيما صح عنه: **«ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليَّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة»**[١]،

---

(١) «صحيح البخاري» رقم (٤٦٩٦، ٦٨٤٦)، و«صحيح مسلم» رقم (١٥٢).

فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين.

وبعد:

فإن موضوع دلائل النبوة من أهم الموضوعات العقدية وأكبرها، ولا أبالغ إذا قلت إنه المقدم بينها؛ باعتباره الطريق القويم للمعارف الإلٰهية المنجية، فإن الناظر بعقله استقلالاً في المطالب العقدية الكبرى إنما يصل ـ إذا قُدّر له ـ إلى معارفَ إجمالية، وقضايا كليةٍ تسعفه الفطرة في إدراكها؛ كقضية الربوبية، وأن للعالم خالقاً مدبراً عليماً حكيماً قديراً رحيماً، أما تفاصيل هذه المعارف وما يترتب عليها من العلاقة مع الخالق، وغيرها من المعارف الغيبية التي يحتاج الإنسان إلى معرفتها تفصيلاً، لتفسر له حقيقة نفسه، والكون من حوله، ومبدأه ومنتهاه، والحكمة من وجوده، فهذه لا سبيل إليها إلا بالاتصال العلمي بهذا الخالق، وأخذها عنه بيقين، وهذه هي النبوة.

ولما كان هذا شأنُ النبوة جعل الله تعالى من طرق العلم الضروري بها ما هو كافٍ وافٍ شاف، وسماها آيات بينات، فهي علامات ملازمات لمدلولها لا تتخلف عنه، وهي واضحات ظاهرات لا يكتنفها غموض، ولا تدخلها السرِّية أو الخصوصية، ولا تلابسها الشبهات، ولا تعتورها الظنون والاحتمالات.

وهذه الآيات البينات حقائق يقينية، حسيَّة وعقلية، لا تتأثر بتقادم الزمان، ولا يخل بها بُعد المكان، فهي حق، والحق هو الثابت في نفسه، لا يحول ولا يزول، وهي صالحة لكل زمان ومكان بهذا المعنى، لا بمعنى أن لها تفسيراً متجدداً يغاير السابق، بحسب تغير الأحوال[1]، فعصى موسى مثلاً آية، وهي آية عظيمة دالة على الربوبية والألوهية والنبوة والمعاد، وهي آية لمن حضرها ورآها عين اليقين، كما هي آية لمن علمها علم اليقين، سواء كان في زمن موسى أو بعده بمائة عام، أو ألف عام، أو آلاف الأعوام، فما دام علمه بشأنها يقينيّاً متواتراً فهي لا زالت بالنسبة له آيةً يقينية ملازمة لمدلولها، لا يؤثر فيها مرُّ الدهور وكرُّ الأعوام، والتفاوت الحاصل في اليقين بها بين من باشرها ومن لم يباشرها لا يخرجها من دائرة اليقين، ولا يعطل دلالتها أو يخل بها بوجه من الوجوه.

---

(١) كما يزعم بعض أنصار التفسير العلمي، ويجعلون هذا التجدد في المعنى لوناً إعجازيّاً من جهة أن عبارات القرآن اتسعت لأن يفهمها الناس في كل عصر حسب ما يلائم معارفهم وثقافتهم، دون أن تصادم معارفهم السابقة على الاكتشاف. انظر: «مفهوم الإعجاز القرآني حتى القرن السادس عشر» ص٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٤، «الإسلام في عصر العلم» لمحمد الغمراوي ص١٧، نقلاً عن: «المعجزة والإعجاز في القرآن الكريم» للدكتور سعد الدين السيد صالح ص١٦٤، «المعجزة القرآنية» للدكتور محمد حسن هيتو ص١٩٤.

ولما كانت النبوة المحمدية خاتمة النبوات، وآخر الرسالات، والتكليفُ بها عامّاً للثقلين، جعل الله تعالى أعظم دلائلها في القرآن العظيم، المحفوظ إلى يوم القيامة بكفالة ربّ العالمين، ونوّع وجوه دلالته عليها بما ييسر وقوف الناس على هذه الدلالة العظمى، فهو دال على النبوة من جهة بلاغته وفصاحته، وبهذا الوجه خصوصاً جرى التحدي مع من اتهم النبي ﷺ بافتراء القرآن، من قومه البلغاء الفصحاء، فعجزوا عن المعارضة، وصار عجزهم دليلاً عقليّاً صريحاً على أن القرآن لم يكن من عند محمد، وإلا فما الذي منعهم من معارضته أو مقاربته مع قدرتهم على ما يقدر عليه محمد من لغتهم[1]، ولهذا كان هذا الوجه سارياً في عامة القرآن، بخلاف غيره من الوجوه التي تختص بمواضع منه.

كما أنه دال على النبوة من جهة ما جعل الله فيه من أنواع العلوم الإلٰهية والتشريعات الربانية المفصلة، الهادية إلى أحسن الأقوال والأخلاق والأعمال، فهو كتاب التزكية الإلٰهية والتربية النبوية، التي ما كان لمحمد ولا من في زمنه

---

(١) أما حديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد» فلا أصل له كما قال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾، وعامة العلماء على قبول معناه، لكن يحمل هذا على ما بعد النبوة؛ لحديث: «**بعثت بجوامع الكلم**». رواه البخاري (٦٦١١)، ورواه مسلم (٥٢٣)، بلفظ: «**أعطيت، أوتيت**»، فلا يعارض ما هنا؛ فالكلام فيه عما يعرفونه عن النبي قبل النبوة.

ولا من قبلهم ولا من بعدهم أن يهتدوا إليها بدون النبوة، فضلاً عن أن تُبدعها ثقافاتهم الجاهلية، وتصوراتهم الوضعية.

وهو كذلك دال على النبوة من جهة ما فيه من أنباء الغيب الماضية التي ما كان يعلمها محمد ولا قومه من قبل أن يوحى إليه، وشهد بصدقها المنصفون من أهل الكتاب السابق، وكذا أنباء الغيب المستقبلية التي تحققت ولا تزال تتحقق شاهدة بأنه من عند عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال.

وأيّاً من هذه الوجوه تجده يحمل خاصيةً ملازِمَةً ضرورية في دلائل المطالب العقدية الكبرى، ألا وهي الارتباط اليقيني الواضح بين الدليل والمدلول، فلا مجال هنا للاحتمال، ولا لغلبة الظنون وترجيحات الأقوال، وقديماً قيل: إذا دخل الاحتمال بطل الاستدلال[1]، وإلا يكن ذلك في جميع الأحوال، فإنه دون شك جارٍ في المطالب اليقينية.

ومع تعدد هذه الوجوه اليقينية، وتنوعها وغَنائها التام في إثبات النبوة المحمدية، وإقامة الحجة بها على كل إنسان، في كل زمان ومكان، فقد ظهر اتجاه جديد في بيان وجه دلالة القرآن على النبوة، ينظر إلى الوجوه السابقة التقليدية على أنها مع صحتها ومناسبتها وتأثيرها وجدواها في

---

(١) انظر: «أنوار البروق في أنواء الفروق» لابن الشاط (ت٧٣٢هـ)، ٢/١٥٣.

سالف الأزمان، لم تعد مجدية في هذا الزمان، ولم يعد لها فيه ذاك البريق واللمعان، حيث بلغ الإنسان في مكتسباته العلمية المادية، ومكتشفاته وملاحظاته التجريبية مبلغاً فاق الخيال، ولم يكن يخطر لمخلوق ببال، ولا يزال الإنسان يرتقي في هذا المجال، محققاً ما كان في حكم الأقدمين من المحال، لا يمكن وقوعه بحال، فراح أصحاب هذا الاتجاه يتبنون لوناً جديداً يرونه من دلالات القرآن على النبوة، هو ما اصطلحوا على تسميته: «الإعجاز العلمي»، الغرض منه دفع تهمة مصادمة الدين الصحيح للمكتشفات العلمية التجريبية الحديثة التي ولدت بعيداً عن الدين عند غير المسلمين؛ بل بيانُ أن كثيراً من هذه المكتشفات سبق الإيماء إليه في النصوص الدينية الموثقة، على وجه يُثبت أنها إلٰهية المصدر، لكنه وجه خفيَ على السابقين، وتجلى بعد ظهور هذه المكتشفات واشتهارها مطابِقةً لتلك النصوص.

وإمعاناً من أصحاب هذا الاتجاه في تحقيق هذا الغرض الشريف، عمموا هذه المطابقة لتشمل كل ما له صلة صحيحة وثيقة بالدين، فلم تقتصر على نصوص الوحي الأول: القرآن، الذي هو بألفاظه ومعانيه من الله، بل شملت الوحي الثاني: السُّنَّة النبوية، الصادرة من النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً، بل ربما ألحق بذلك ما قد تكون نسبته للوحي والدين محل اجتهاد ونظر، كالشمائل والإرشادات

النبوية في الطب والتغذية والرياضة وغيرها من شؤون الحياة التفصيلية الخارجة عن موضوع النبوة الأساسي[1]، وهو هداية الناس للتي هي أقوم في عقائدهم وعباداتهم وأخلاقهم، وسياستهم بما يوافق ذلك ويحقق مقاصده من الأحكام التشريعية الكلية والجزئية، بل ربما ألحقوا بذلك أيضاً بعض الاجتهادات الفقهية الظنية، وتعبيراً عن ذلك كله ظهر مصطلح «الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية» ليكون اتجاهاً جديداً في إثبات أن القرآن الكريم كلام الله حقّاً، وأن محمداً ﷺ رسول الله صدقاً، وأن دين الإسلام بعقائده وأحكامه دينُ الله المَرضيُّ، الصالح لكل زمان ومكان، وتلك لعمرو الحق غاية نبيلة، وقصد عظيم يُشكر أصحاب هذا الاتجاه على التفاني في بلوغه، والصدق في السعي إليه، والحماسة في الحرص عليه.

غير أني بعد رصد هذا الاتجاه، والتأمل في نتاجه من

---

(١) فيكون جواز الإعجاز العلمي فيها حينئذ مبنيّاً على رجحان القول بدخولها في الوحي، وأنها مقصودة بالتشريع، لا كاجتهاده ﷺ في القول بصلاحية النخل بدون تأبير، ثم لما تبين الواقع بخلافه قال: «**إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننت ظنّاً فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإني لن أكذب على الله ﷻ**»، وفي رواية: «**إنما أنا بشر فإذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر**»، وزاد في رواية: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»، انظر: «صحيح مسلم» (٢٣٦١)، (٢٣٦٢)، (٢٣٦٣)، وانظر: «حجة الله البالغة» لشاه ولي الله الدهلوي ١/ ٢٧٢.

نماذج الإعجاز العلمي في نصوص القرآن والسُّنَّة، لاحظت خللاً منهجيّاً أحسبه ليس بالهيّن، لا يكاد يسلم منه شاهد من شواهد هذا الإعجاز المدّعى، وهي ملاحظة أخشى أن تفوّت على هؤلاء الحريصين المتحمسين قصدهم، بَلْهَ أن تقلب الأمر عليهم إلى الضد، فتعود الدلائل شبهات، والاكتشافات انكسافات، واليقينيات ظنيات، ويرتدَّ الإعجاز عجزاً، والإنجاز أزّاً، فرأيت من النصيحة أن أعرض ما عندي في هذه القضية، لعلّي أظفر بمن يحل هذه العقَد التي أراها مخلة بعامة ما قُدم إلى الآن من نماذج الإعجاز العلمي، أو أن تكون لفتة من ناصح يرجو أن يكون أميناً، لا يخفى عليه ما أخذته هذه المسألة من أبعاد علمية ووجدانية ودعوية وإعلامية، وما اكتسبته من رسوخ عميق لدى شرائح واسعة من أهل العلم والفضل على اختلاف تخصصاتهم، وما تحظى به من دعم وتبنٍّ من كثير من الهيئات العلمية والجهات الدعوية، حتى صارت المنازعة في صحتها والمناقشة حول جدواها وأهميتها لدى بعض أنصارها ضرباً من الاعتراض على الثوابت القطعيات، ونوعاً من مكابرة الضروريات، بله تقليلاً من شأن القرآن والسُّنَّة والعياذ بالله.

ولست أخفي هنا توجساً وخيفة من سوء فهم القصد من إثارة المسألة، ويعلم الله تعالى كم ترددت في هذا الأمر واستخرت، وكم ناقشت من أهل الاختصاص واستشرت،

حتى تجاسرت بما رأيت منهم من الحض على الكتابة في هذا الموضوع وإبداء الرأي فيه، وبما رأيت من جرأة المغالين في تقرير هذه المسألة وتطبيقها بإسراف، مع نوع تغاضٍ من المعتدلين في تبنيها، وتقصير في نقد الغلاة ولجمهم.

ويعلم الله تعالى أني من أشد الناس فرحاً واستهلالاً بانكشاف ما يوافق ما في الكتاب والسُّنَّة من أنباء الغيب ووقوعه مصّدقاً لهما؛ لِما في ذلك من نصرة دين الله، وتثبيت المؤمنين وزيادة يقينهم، وإرغام الجاحدين والمعاندين وإفحامهم، كيف لا وهذا رسول الله ﷺ يضحك مستبشراً بموافقة حديث الجساسة الذي حدث به تميم الداري رضي الله عنه لِما أخبر به من خبر الدجال، ويجمع الناس ويحدثهم بما سمع من تميم، ثم يقول لهم بأبي هو وأمي: «**ألا هل كنت حدثتكم ذلك**؟ فقال الناس: نعم. [قال]: «**فإنه أعجبني حديث تميم أنه وافق الذي كنت أحدثكم عنه...**»[1]، لكن ذلك لا يعني أبدا التساهل في منهج الاستدلال، والسكوت عن مواطن الخلل فيه.

وكنت قد كتبت قبل ما يزيد على العشر سنوات رسالتي للماجستير في تخصص العقيدة تحت عنوان: «الأدلة العقلية

---

(١) «صحيح مسلم» برقم (٢٩٤٢).

والنقلية على أصول الاعتقاد»، قصدت بها بيان اشتمال نصوص القرآن والسُّنَّة على إشارات وتنبيهات كثيرة جدّاً إلى الأدلة العقلية اليقينية على المطالب العقدية الكبرى: التوحيد، والنبوة، والحياة الأخروية، وأنها كافية شافية مغنية في ذلك عن الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، وأرجو أن أكون وفقت في ذلك، وكان البحث قد اشتمل على فصل طويل لخصت فيه دلائل النبوة، ومنها وجوه إعجاز القرآن، إلا أني أعرضت تماماً عن الإشارة إلى الإعجاز العلمي؛ لما كنت أراه من الخلل المنهجي في النماذج المقدمة لهذا الإعجاز، والذي ينزل بالدلائل القطعية اليقينية إلى رتبة المواعظ الظنية الوجدانية.

ومنذ ذاك ونفسي تتشوف لبحث يحرر هذه القضية، ويعرضها عرضاً منهجيّاً يميز بين المطالب الاستدلالية، فلا يخلط الدلالة على الربوبية بالدلالة على النبوة، ولا يخلط أركان الدليل ويخل بترتيبه المنطقي، فيجعل القرآن معجزاً لأنه كلام الله، ويحمل ألفاظه على أوسع محاملها لأن المتكلم به عالم الغيب والشهادة، الذي لا تخفى عليه خافية، فيقلب المدلول دليلاً، ويجعل النتيجة مقدمة، والمطلوب برهاناً؟!، فلما لم أجد من كتب في معالجة المسألة على النحو الذي أراه ملحّاً، أو على الأقل لم أقف على شيء في هذا، تقدمت بهذه الأطروحة المختصرة؛ لتكون مثاراً

للقضية، وداعية لتصحيح المسار فيها أو الاستيثاق منه، ومجالاً لمشاركة كثير من المتخصصين المؤهلين الساكتين عن هذه المسألة، أو المتوجسين منها، وقطعاً لاستئثار كثير من غير المتخصصين بالكتابة فيها بإسهاب، حتى ربما وقع الوهم بأنهم أوصياء عليها فلا يرجع لغيرهم فيها، ولا يلتفت لمن خالفهم أو استدرك عليهم.

وسأسلك في كتابتي «مسلك الاختصار»؛ إذ القصد التنبيه على الناحية المنهجية، فلا أذكر من الأمثلة إلا ما يفي بالمقصود، والله الموفق.

وقد رتبت كتابتي على التجزئة التالية:

- التمهيد: قواعد في منهج الاستدلال بالقرآن على النبوة.
- المبحث الأول: خلاصة مواقف العلماء من التفسير العلمي للقرآن الكريم.
- المبحث الثاني: منهج الاستدلال بالمكتشفات العلمية على الربوبية.
- المبحث الثالث: منهج الاستدلال بالمكتشفات العلمية على النبوة.
- الخاتمة والتوصيات.

وبعد؛ فهذا جهد المقل، فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه بريئان، ومن الله وحده أستمد العون والتوفيق والسداد.

التمهيد

قواعد في منهج الاستدلال بالقرآن على النبوة

أولاً: المطالب العقدية الكبرى لا يجوز الاستدلال عليها بوجوه هزيلة أو محتملة أو غامضة أو معقدة أو مشكوك فيها؛ وذلك أنها مطالب يقينية لا تحتمل دخول الظنون والرِّيَب، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥]، فاشترط لصدق الإيمان انتفاء الارتياب، وما كان هذا شأنه لم يجز أن يُتطرق إليه بأدلة مظنونة محتملة إلا على سبيل الوعظ والاعتبار، لا على سبيل تأسيس اليقين ومزاحمة الأدلة القطعية، أو خلافَتِها في وظيفة إثبات العقائد، وإلا صار الحال كحال من قال: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقد وصف الله تعالى دلائل النبوة على الخصوص بأنها آيات بينات؛ أي: علامات واضحات ظاهرات، كما قال سبحانه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا

﴿رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد: ٢٥]، ووصف كتابه بأنه آيات بينات فقال: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

ثانياً: الحجج التي جاء بها الأنبياء لإثبات العقائد كافية وافية شافية للموافق والمخالف، ولا تفتقر في قطعيتها ويقينيتها إلى أمور أخرى لم يبينها الأنبياء تكون مقدمات لها، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة: ٣]، وإكمال الدين في دلائله كإكماله في مسائله، وقال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥١]، فهو كاف على ما فهمه الأولون إبان تلاوته عليهم، ومن لم يكتف بذلك القدر أو زعم أنه لم يعد مجدياً فحري به فوات الوعد الكريم في آخر الآية.

ثالثاً: الذين أنزل عليهم القرآن وخاطبهم النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ قد أحاطوا بمجموعهم علماً بمعناه، وفهموا مراده، ولم يفتهم منه شيء، كما يدل عليه مفهوم قوله ـ تعالى ـ عن الكفار: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩]، وقوله: ﴿أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا﴾ [النمل: ٨٤][1]. ولا نعني بذلك أن المخاطبين بنصوص

(١) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» ١٣/ ٢٨٣، ١٧/ ٤٠٥.

القرآن والسُّنَّة كانوا يعرفون صحة جميع ما أخبرهم به في نفس الأمر من طريق آخر غير خبر الرسول، بل نقول: إن ما ذكره لهم على نوعين:

الأول: أمور يعرفون صحتها حسًّاً وعقلاً كما يعرفون معناها، وإنما يخاطبهم بها لينبههم على لوازمها، فهي مقدمات ودلائل توصل إلى مطالب أخرى، وذلك كالاحتجاج على المشركين بدلائل الربوبية في الخلق والتدبير التي يعرفونها تماماً ويقرون بها، على بطلان عبادتهم لغير الله تعالى، وبطلان قولهم باستحالة البعث للأجساد، فهذا النوع اجتمع فيه أمران: فهمهم التام للمعنى المراد، وعلمهم السابق بصدقه حسًّاً وعقلاً، وبذلك ساغ الاحتجاج به عليهم.

الثاني: أمور يفهمون معناها بمقتضى لغتهم، لكنهم لا يعرفون صدقها حسًّاً، وقد يستبعدونها عقلاً أو يظنون استحالتها، والمؤمن يصدقها بمقتضى خبره لا غير، فهذه مطالب يُستدل عليها إجمالاً بدلائل النبوة، ولا تنقلب إلى دلائل إلا إذا ثبتت بمصدر آخر صحيح موافق للنبوة، أو وقعت وفق ما أخبر كما سيأتي.

رابعاً: صحة المدلول المعين لا تعني صحة الدليل المعين كما أن بطلان الدليل المعين لا يلزم منه بطلان

المدلول المعين[1]، فلا يكفي في تزكية الأدلة وتجويز نظمها كونُ المطلوب إثباتُه منها حقّاً ثابتاً بأدلة أخرى؛ فإن الاستدلال قول على الله تعالى، سواء بالأدلة السمعية أو العقلية، ولا يجوز القول على الله تعالى بلا علم بأي حال، كما أن نقد دليل ما وتضعيفه لا يلزم منه تعدي النقد والتضعيف إلى المطلوب إثباته بهذا الدليل ما دام ثابتا بأدلة أخرى.

خامساً: حصول الأثر الحسن لا يلزم منه صحة الوسيلة، كما أن تزييف الوسيلة ونقدها لا يلزم منه إزالة الأثر الحسن، فإذا أسلم مثلاً فئام من الناس بسبب دليل معين كالإعجاز العلمي في آية أو حديث[2]، لم يجز أن يُستدل بذلك على صحة هذا الدليل واستقامته وسلامة منهجه، نظيرَ عدم قبولنا من وضّاعي الأحاديث والقصص فيما لو استدلوا

---

(١) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٤/ ٢٧.

(٢) كحال الدكتور (جرينيه الفرنسي) الذي أسلم بسبب مقارنته بين القرآن والعلوم الطبيعية، انظر مقال: «الرحالة محمود سالم» في مجلة المنار ١٤/ ٥١٨، نقلاً عن: «معالم القرآن في عوالم الأكوان» لأحمد العجوز ص٦، وكحال مارشال جونسون وروبارت إدوارد، وموريس بوكاي، الذين أسلموا تأثراً بالإعجاز العلمي في الأجنة، وكذا عالم البحار جاك أوستري، وأرثر ايلسون وغيرهم، انظر: «المعجزة والإعجاز في القرآن الكريم» لسعد الدين صالح ص١٧٩، ١٨٠، «بحوث المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسُّنَّة» ص١٠.

على منهجهم (نكذب له لا عليه) بتوبة كثير من الناس على أيديهم وإقبالهم على الطاعات وإقلاعهم عن المعاصي، ولو جاز هذا الاستدلال بالنتائج والآثار للزم منه بطلان المسألة المعينة لمجرد افتتان بعض الناس وردّتهم بسببها، كما حصل مع حادثة الإسراء، وهكذا فإن نقدنا للإعجاز العلمي منهجاً وتطبيقاً لا يلزم منه دعوة من أسلم بسببه إلى إعادة النظر في إسلامه ومعاودة حاله الأولى.

سادساً: مواءمة القرآن للعلم التجريبي متحققة بالمنهج العلمي الاستدلالي وطريقة التفكير النقدي التي يقررها القرآن، وانسجامُ القضايا الكلية الكبرى في القرآن مع معطيات المنهج العلمي المعاصر شاهد عدل على ذلك[1]، فلا ضرورة إذاً لتتبع جزئيات الحقائق العلمية وأفرادها وربطها بالإشارات القرآنية لإثبات هذا التواؤم.

سابعاً: كل ما هو دال على النبوة فهو دال على الربوبية بطريق الأولى، ولا عكس، فلا يلزم من إثبات الربوبية إثبات النبوة والرسالة؛ لأنهما أخص.

ثامناً: الدور في الأدلة ممتنع، وهو أن تُجعل نتيجة الدليل مقدمةً من مقدماته، وعليه لا يسوغ استعمال قاعدة درء

(١) مما أُلِّف في تقرير ذلك «القرآن والمنهج العلمي المعاصر» لعبد الحليم الجندي.

تعارض العقل والنقل في مقام الاستدلال على النبوة بالإعجاز العلمي في القرآن والسُّنَّة[1]، فلا يصح إذاً عند تعدد وجوه التفسير المحتملة في آيةٍ ما أن نرجح كون المراد تعييناً هو الوجه المحتمِل للحقيقة العلمية دون المخالف لها، أو أن نجزم بأنه مراد مع الوجه الذي أهمل الإشارة إلى الحقيقة العلمية على سبيل التعدد والاشتراك اعتماداً على عصمة القرآن؛ إذ هي معنى كونه وحياً من الله، وهو ما يُراد إثباته، وكذا القول في السُّنَّة.

تاسعاً: ما لا تقوم به الحجة على المكذبين، فإنه لا يصلح لتقوية يقين المؤمنين؛ فإن اتصاف الدليل بالصحة أمر ذاتي، لا يتغير باختلاف المخاطبين، وإذا ذكر على سبيل الاستئناس والاعتبار كالإسرائيليات وجب التنبيه على ذلك؛ لئلا يغتر به مسلم فيحتج به على مكذب فيُفحم.

---

(١) كما هو منهج الشيخ عبد المجيد الزنداني وفقه الله، انظر ما نقله عنه: د. سعد الدين صالح في «المعجزة والإعجاز في القرآن الكريم» ص١٧٣، ١٧٤.

المبحث الأول

خلاصة مواقف العلماء من التفسير العلمي للقرآن الكريم

استعمل مصطلح التفسير العلمي قديماً بمفهوم غيرِ بعيد عما نحن بصدده هنا، فقد تكلم بعض السابقين؛ كالغزالي والفخر الرازي على اشتمال القرآن على مجامع العلوم كلها، وجعلوا القرآن بمقتضى ذلك كتاب رموز وإشارات وأسرار وبواطن من وقف على حقائقها صار أقوى وأكمل إيماناً؟!، وقد انتقد هذا الاتجاه الشاطبي وغيره[1].

إلا أن التفسير العلمي للقرآن لا يكاد يذكر في العصور المتأخرة إلا مراداً به الربط بين الدلالات القرآنية والمكتشفات العلمية، وذلك الربط هو مقدمة القول بالإعجاز

---

(١) انظر: «اتجاهات التفسير في العصر الراهن» للدكتور عبد المجيد المحتسب ص٢٤٧ وما بعدها، و«اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر» للدكتور فهد الرومي ٢/ ٥٥٠ ـ ٥٦٣، و«التفسير العلمي في الميزان» لأحمد أبو حجر ص٢٧٥ وما بعدها.

العلمي، فالتفسير والإعجاز العلميَّان على هذا متلازمان[1]؛ وذلك أن الذي يفسر آية قرآنية كريمة بحقيقة علمية لم تعرف من قبل يرتب على ذلك أن المتكلم بالقرآن محيط علماً بهذه الحقيقة قبل أن تُكتشف، ولا يُتصور أن يكون ذلك في مقدور محمد ولا من في عصره ولا من قبله، فثبت أن مصدر القرآن هو الخالق جلَّ وعلا، الذي أتاح للإنسان فيما بعد أن يكتشف هذه الحقيقة.

ولهذا الارتباط كان من المهم الوقوف على آراء العلماء المعتبرين - والاعتبار هنا أمر نسبي اجتهادي - حول هذا اللون الحادث من ألوان تفسير القرآن العظيم، وأرى في ذلك عدة فوائد، **منها**:

---

(١) يرى الدكتور فهد الرومي حفظه الله التفريق بين «التفسير العلمي» و«الإعجاز العلمي» بأن التفسير العلمي مختلف فيه، أما الإعجاز فمجمع عليه بين المسلمين، ولا جدال فيه ولا إشكال!، ثم قرر الإعجاز المجمع عليه بما ستأتي تسميته في هذا البحث بالمقام السلبي للإعجاز العلمي، لكنه عاد فقسم المُجمعين إلى طائفتين: من يطابق بين الآيات القرآنية والحقائق العلمية واحدة واحدة، ومن يمتنع عن ذلك خوف انتقاض تلك الحقائق. وأرى أنه لم يوفق في هذا الرأي؛ فإن الطائفة الثانية سيبقى قولها بالإعجاز دعوى مجردة من التطبيقات، فلا تصح في مقام الإثبات، وإنما تصح في مقام النفي؛ لأن مدعي التناقض بين الحقائق العلمية والقرآن سيكون هو المطالب بالأمثلة حين ذاك، والقصد أن «التفسير العلمي» و«الإعجاز العلمي الموجب» متلازمان، لا يسع الاختلاف على أحدهما والاتفاق على الآخر. انظر: اتجاهات التفسير للرومي ٢/ ٦٠٠، ٦٠١.

١ ـ التنبيه إلى أن هذه المسألة مما يسوغ فيه الاجتهاد وتداول الرأي، وأنها ليست محل إجماع من أهل العلم، كما قد يتوهم من يستعظم الجدل حولها والكتابة فيها بنفَس النقد والتمحيص، ويسحب عليها الحصانة والجلالة المكفولة شرعاً للقرآن العزيز، وكأن الاعتراض عليها والمراجعة فيها اعتراض على صحة نقل القرآن، وتشكيك في سلامته من التحريف مثلاً.

٢ ـ التنبيه إلى أن الأكثرية الصامتة حيال هذه القضية من أهل العلم لا يصح أن تحسب في صف المؤيدين لها، كما قد توهمه كثرة حديثهم عنها في المؤتمرات والندوات والمحاضرات والفضائيات والمجلات والمواقع الإلكترونية وغيرها من وسائل الإعلام والتأثير، مع قلة ما يذكر في ضبطها ونقدها.

٣ ـ التنبيه إلى أن أهل العلم الشرعي الأصيل وعلوم القرآن واللغة والعقيدة خصوصاً أولى بهذه القضية دراسة وتقريراً ونقداً وتمحيصاً من غيرهم، وأن ما قد يروّج له من أن هذا المجال إنما هو للمتخصصين في العلوم التجريبية من الأطباء والفلكيين والجيولوجيين والفيزيائيين ونحوهم[1]، أنه

---

(١) انظر: «مفهوم الإعجاز القرآني حتى القرن السادس عشر» للدكتور أحمد العمري ص٣٤١، حيث يقول: «والقول في هذه الجوانب نفسها يحتاج بالضرورة إلى أنواع من المعارف التجريبية المعاصرة يجاوز ما اشترط =

قلب للقضية، وإخلال بالمنهج العلمي السليم في التفكير والاستدلال، الذي يعطي أصحاب الاختصاص الأولوية في التعبير عن مجال اختصاصهم، ولا إخالُ أحداً يحظى بثقافة شرعية جيدة يغيب عنه من أولى الناس بتفسير كلام الله تعالى، أما أصحاب التخصصات التجريبية فقصاراهم إن ساغ تحميل ظواهر بعض الآيات شيئاً من الحقائق العلمية المكتشفة أن يبينوا هذه الحقائق بالأدلة الحسية التجريبية، وأنها ليست مجردَ فرضيات وتخمينات، أما أن يتجاوزوا ذلك إلى تفسير النص القرآني جزماً بمراد الله تعالى من كلامه، فهذا ما لا يُحتمل، بله الاستدراك على السابقين قاطبة، وتشويق الجمهور وإثارتهم وجذبهم بدعوى خفاء الوجه الصحيح في فهم معاني بعض الآيات على كل من سلف، والتشبّع باكتشاف ما فاتهم، وربما التندر ببعض وجوه التأويل في التفاسير القديمة.

وبعد؛ فقد تباينت مواقف العلماء الشرعيين بعد ظهور هذا النمط من التفسير جراء ثورة المكتشفات العلمية التي

= الزركشي العلم به من علوم اللغة والبيان والأصول والقراءات وأسباب النزول، حيث يتطلب إلى جانب ذلك كله معرفة كافية بمختلف مكتشفات العلوم التجريبية المعاصرة، مما يجعل إمكان القول فيه قاصراً إلى حد كبير على العلماء التجريبيين في مختلف الفروع من الفلك أو الطب أو الطبيعة أو الكيمياء وغيرها».

انفجرت في الغرب في جوٍّ معاد للدين منفلت منه، وحيالَ ما أوحت به هذه الحال إلى كثير من أبناء المسلمين من أن دينهم هو سبب تخلفهم كما هو الحال في الغرب لم يكن مستغرباً جدّاً أن ينتدب طائفة من علماء الدين لإبطال هذا الإيحاء المزيف، والتأكيد على أن الإسلام دين العلم التجريبي، ومحضنه الإلٰهي، وفي سبيل إثبات ذلك تكلموا في التفسير العلمي للقرآن، وأن كثيراً من المكتشفات العلمية الحديثة مضمنة في النص الديني الأول، فعلام الفصام بين الدين والعلم، وهكذا ظهر الموقف الأول من علماء الشريعة من هذا التفسير، وهو موقف المؤيدين بإطلاق المتحمسين لهذا النمط من التفسير، وما لبث أن قابلتهم طائفة أخرى، رأت أن مقالتهم بدع من القول، وتقويل للقرآن ما لم يُقل فيه، ولَيٌّ لأعناق النصوص، وافتيات على دلالات اللغة التي نزل بها القرآن.

ومن أشهر أصحاب الموقف الأول على تفاوت في الحماسة: عبد العظيم الزرقاني[1]، طنطاوي جوهري[2]، محمد الإسكندراني، عبد الرحمٰن الكواكبي[3]، جمال الدين

---

(١) انظر: «مناهل العرفان» ١/ ٢٠.

(٢) ألَّف في هذا تفسير «الجواهر» الضخم، وجعله وقفاً على تقرير هذه القضية.

(٣) انظر: «طبائع الاستبداد» ٤٧.

القاسمي، عبد الحميد بن باديس، محمد متولي الشعراوي[1].

ويمكن أن نلخص أدلة هذا الفريق سوى ما ذكرنا من حرصهم على إثبات الإخاء بين الدين والعلم التجريبي فيما يلي:

١ ـ عناية القرآن الفائقة بذكر أنواع المخلوقات والظواهر الكونية.

٢ ـ أن القرآن أشار إلى كثير من المخترعات الحديثة إما تصريحاً أو تلميحاً.

٣ ـ أن هذا طريق لمعرفة إعجاز القرآن، بحسب ما يناسب هذا الزمان؛ خصوصاً وأن الإعجاز البياني التقليدي لم يعد مستوعباً من أكثر المسلمين، فكيف بالكافرين الأعجمين؟!.

٤ ـ أن في هذا النوع الجديد من التفسير إفحاماً للملحدين المُدلّين بالعلوم الطبيعية.

ومن أشهر أصحاب الموقف الثاني: محمود شلتوت، أمين الخولي، محمد حسين الذهبي، محمد عزة دروزة، عباس العقاد، عائشة عبد الرحمٰن، محمد كامل حسين،

---

(١) انظر: «اتجاهات التفسير» للمحتسب ص٢٦٤ ـ ٢٩١، وللرومي ٢/ ٥٦٥ ـ ٥٧٧.

شوقي ضيف، صبحي الصالح، أحمد محمد جمال، سيد قطب[1].

وخلاصة مآخذهم على التفسير العلمي ما يلي:

١ ـ أن القرآن لم ينـزل لشرح العلوم التجريبية، وإنما هو كتاب هداية في العلوم الإلٰهية، فسياق الآيات التي تتحدث عن المخلوقات غرضه غير ما يقرره أصحاب التفسير العلمي.

٢ ـ أن في هذا اللون من التفسير تحميلاً لسياق القرآن وألفاظه ما لا تحتمل، إلا من جهة التأويل المتكلف الذي لا تسيغه اللغة في الكلام الفصيح البليغ، فكيف بمعجز الفصحاء والبلغاء؟!.

٣ ـ أن الحقائق العلمية المحمّلة لآيات القرآن إنما حُكم بقطعيتها في ضوء معطيات قابلة للتطور والتبدل بحسب ما يستجد من وسائل إدراك معِينة للحواس، ووسائلِ استقراء وتأمل ومقارنة معِينة للقياس، فجزْم العلماء التجريبيين بهذه الحقائق لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه يقينيات من جنس ما يعرفه علماء العقائد، ويعتمدون فيه على أوليات فطرية وبدهيات عقلية[2].

---

(١) انظر: «اتجاهات التفسير» للمحتسب ص٣٠٢ ـ ٣١٣، وللرومي ٢/٥٧٨ ـ ٥٩٨، و«مقومات التصور الإسلامي» لسيد قطب ص٣٢٢ ـ ٣٢٥.

(٢) انظر: «مقومات التصور الإسلامي» ص٣٢٣.

٤ ـ أن كثيراً من المكتشفات العلمية المزعومة في حقيقتها غير مكتشفات، بل معلومات معروفة قديماً للأطباء والفلاسفة والمعتنين بالعلوم الطبيعية، وإنما زادها المستكشفون دقة وتحديداً وتأكيداً وبرهنة بما فُتح عليهم من الآلات المعِينة للحواس المدركة، ووسائل التواصل الذي يتيح الاطلاع على ما أدركه الآخرون واكتشفوه، لكن جرى الوهم بأن كل ما عند الغرب مكتشف بسبب التقصير في الاطلاع على جهود السابقين[١].

٥ ـ أن ما يذكره المنتصرون للتفسير العلمي من مبررات ومصالح ودواعي وإعجاز يتحقق بالمقام السلبي في هذا الباب: وهو أن القرآن العزيز على كثرة ما فيه من ذكر الظواهر الكونية وأنواع المخلوقات، وعلى أنه ظهر في مرحلة زمنية مليئة بالخرافات والأساطير المصادمة للعقل والعلم، مع ذلك كله لم تنهض واحدة من الحقائق العلمية المكتشفة حديثاً على كثرتها للقدح في شيء مما صرح به القرآن أو أشار إليه.

٦ ـ أن العرب الذين خوطبوا بجميع ما في القرآن منذ نزوله لم يفهموا تلك المعاني المدّعاة في التفسير العلمي،

---

(١) أيسر طريقة للوقوف على ذلك تتبع ما ذكره المفسرون ـ وخصوصاً الفخر الرازي ـ والشراح قديماً عند كلامهم عن النصوص المستشهد بها في الإعجاز العلمي.

وإلا لزم أن تظهر هذه المكتشفات على أيديهم منذ فهموها من القرآن، وإذا كانت البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال لم يجز أن تكون هذه المعاني مرادة من الآيات حين أنزلت، وإذا لم تكن مرادة آنذاك، فما الدليل على أنها مرادة في هذا الزمان، هذا على فرض احتمال القرآن لها[1].

٧ ـ أنه يلزم من التفسير العلمي القول بأن النبي ﷺ قد فاته بعض معاني القرآن، أو أنه علمها ولم يعلِّمها أمته، كما يلزم تجهيل السلف ببعض معاني القرآن، وأن الحق قد يخرج عن مجموعهم.

٨ ـ أن الدافع للتفسير العلمي التجريبي للقرآن إنما هو الهزيمة النفسية أمام فتوحات العلم الحديث[2]، وغياب الاستعلاء بالإيمان واليقين من واقع الأمة، وربما أشار إلى ثقة مهزوزة لدى المعتنين به بما تحظى به العقائد الإسلامية من دلائل تقليدية.

وبسبب هذه الاعتراضات الجذرية، أبدى بعض العلماء تحفظهم وقلقهم من الغلو في هذا النوع من التفسير والإفراط

(١) انظر: «التفسير، معالم حياته، منهجه اليوم» لأمين الخولي ٢٥ ـ ٢٦، نقلاً عن: الرومي «اتجاهات التفسير» ٢/ ٥٨١.

(٢) انظر: «مقومات التصور الإسلامي» لسيد قطب ص٣٢٢.

في تطبيقاته والانسياق أثناءه وراء الحماس والعاطفة بعيداً عن المنهج العلمي، رغم قبولهم لمبدأ الربط بين القرآن والمكتشفات العلمية، ومن هؤلاء: محمد فريد وجدي، محمد عبد الله دراز[1].

وفي ذلك يقول وجدي: (فأنت ترى أن المفسرين لم يفهموا من هذه الآية ـ يقصد ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] ـ ما يريد أن يفهمه الناس اليوم من أن القرآن يحوي كل شيء لفظاً ومعنًى، وكلَّ ما يكتشف من العلم في سائر الوجود إلى يوم القيامة إشارة وعبارة، لذلك يتكلف المسؤولون عن ورود المكتشفات الجديدة في الكتاب أجوبة يصرفون فيها بعض الآيات عن معانيها لتنطبق على ما يُسألون عنه، مما لا علاقة لها به البتة)[2].

ويقول دراز: (ولكن الحماس دفع بعض المفسرين المحْدثين إلى المبالغة في استخدام هذه الطريقة التوفيقية لصالح القرآن، بحيث أصبحت خطراً على الإيمان ذاته؛

---

(١) تجد نصوص أصحاب هذه الآراء من المؤيدين والمعارضين والمؤيدين بتحفظ مجموعة في «اتجاهات التفسير في العصر الراهن» ص٢٦٠ ـ ٣١٤ للدكتور عبد المجيد المحتسب، و«اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر» للدكتور فهد الرومي ٢/ ٥٦٣ ـ ٦٠٤.

(٢) انظر: «الإسلام دين الهداية والإصلاح» ص٥١، نقلاً عن: «اتجاهات التفسير» للرومي ٢/ ٥٦٨.

لأنها إما أن تقلل من الاعتماد على معنى النص باستنطاقه ما لا تحتمله ألفاظه وجمله، وإما أن تعول أكثر مما يجب على آراء العلماء وحتى على افتراضاتهم المتناقضة أو التي يصعب التحقق من صحتها، وبعد أن نستبعد هذه المبالغات عن البحث، نرى أن من مقتضيات الإيمان التي لا غنى عنها أن نضاهي الحقائق الفورية التي نجدها في القرآن مع نتائج العلماء المنهجية البطيئة)[1].

وقد ذكر بعض الباحثين[2] شروطاً وضوابط للتفسير العلمي رأوها دارئة للمفاسد التي ذكرها المعترضون يتلخص أهمها في ثلاثة أمور:

١ ـ كون الحقائق العلمية قطعية لا تقبل الشك أو التغير.

٢ ـ كون السياق محتملاً للمعنى الجديد بوجه إجمالي، بدون تكلف.

٣ ـ عدم حصر دلالة الآية في المعنى الجديد؛ لئلا يفضي إلى تجهيل السلف.

ومع أن هذه الشروط محاولة مشكورة لضبط التفسير

---

(١) «مدخل إلى القرآن الكريم» ص١٧٧، الحاشية.

(٢) انظر: «المعجزة والإعجاز في القرآن الكريم» للدكتور سعد الدين صالح ص١٦٩ ـ ١٧٤، «الفرقان والقرآن» لخالد العك ص٤٥٥ ـ ٤٥٧، «اتجاهات التفسير» للرومي ٢/ ٦٠٤، «بحوث المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسُّنَّة» ص٩.

العلمي وسد الذريعة إلى القول على الله بلا علم، إلا أنها في نظري غير مجدية؛ لأنها نسبية ترجع إلى تقديرٍ متفاوت، ولن تجد متكلماً في الإعجاز العلمي ومؤلفاً فيه إلا وهو يدّعي الالتزام بالشروط والضوابط، وأنها منطبقة على مكتشَفه، بل يذم المبالغة والغلو والتكلف، والتأويل المتعسف وليّ أعناق النصوص لتوافق المكتشفات، وينعى على المسرفين أنهم انساقوا فيما يشبه التأويل الباطني المذموم[١]، ثم تفاجأ بالنماذج التي يذكرها مخلة بعامة الشروط أو جلها، فإذا نوقش وروجع في ذلك قال: رأيي أن اكتشافي يقيني، وأن السياق يحتمله دون تكلف، وأن السلف فهموا صواباً، وأنا فهمت صواباً، و«القرآن حمّالٌ ذو وجوه»[٢].

كما أن في كل من هذه الشروط عقدة ستتبين للقارئ إن شاء الله تعالى مع نهاية البحث، وسأذكر في آخره الشروط التي أراها مجدية.

وبعد؛ فليس من قصدي هنا استيعاب آراء كل من تكلم في هذه القضية وعرض نصوصهم، فإن هذا يطول ولا يسعه هذا البحث المختصر، وإنما قصدت التأكيد على أن قضية

---

(١) انظر مثلاً: «مفهوم الإعجاز القرآني حتى القرن السادس عشر» للدكتور أحمد العمري ص٣٤١، ٣٤٢.

(٢) من قول علي لابن عباس ﷺ عندما بعثه لمناظرة الخوارج، رواه ابن سعد، انظر: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي ١/ ٤١٠.

التفسير العلمي للقرآن التي هي مقدمة القول بالإعجاز قد جرى فيها هذا الخلاف المحتدم، فلا نكير على من استدرك على المتوسعين فيها ما يراه خللاً منهجيّاً أو تطبيقيّاً، على أن المتأمل في هذا البحث بتجرد وإنصاف، وما تناوله من النقد المنهجي للطرق المتبعة في تقرير دلالة الإعجاز العلمي على الربوبية والنبوة لن يخفى عليه إن شاء الله تعالى الموقف الصحيح من التفسير العلمي، والله الموفق.

المبحث الثاني

منهج الاستدلال بالمكتشفات العلمية على الربوبية

قد يُعترض على الاستدلال بالمكتشفات العلمية على الربوبية بأن بابها العلم المرتبط بالنبوة، فكان حقها الحصرَ في إثبات النبوة، وجواباً على هذا الاعتراض أنبه إلى ما يلي:

١ ـ أن عامة الآيات المستشهد بها في الإعجاز العلمي إنما سيقت لإثبات الربوبية لا لإثبات النبوة؛ حيث تنبه على المخلوقات والتدبيرات الإلٰهية في الكون باعتبارها آيات تدل على الخالق المدبر، المستحق للعبادة وحده، القادر على بعث الأموات من القبور.

٢ ـ أن أنصار الإعجاز العلمي خلطوا كثيراً في هذه القضية، فأوردوا الآيات المنبهة على الربوبية شارحين ما فيها من شواهد القدرة بما لديهم من حقائق علمية تزيد دون شك في الوقوف على تفاصيل القدرة الإلٰهية، ثم جعلوا هذه

الزيادة التفصيلية المشمولة بدلالة الآيات من ناحية التنبيه العام على القدرة والحكمة وغيرها من معاني الربوبية لا من ناحية الدلالة اللفظية المباشرة جعلوها مراداً مباشراً من الآية[1]، وجعلوها من الإعجاز الناهض بإثبات النبوة، وتأثر كثير من المتابعين لهذا المشهد بنفحات برد اليقين، وجو الجلالة الإلٰهية، الذي يضفيه التأمل في شواهد الربوبية، وظنوه منسحباً على الإعجاز العلمي في الآية بنفس الدرجة، وغفلوا عن الفارق بين المطلبين، ولم يستحضروا التمايز بين مناط الدلالتين، ولم يتنبهوا إلى أن دلالة هذه المعلومات التفصيلية المكتشَفةِ في بعض المخلوقات على الربوبية جارية على كل حال، ولو كانت بمعزل عن النص القرآني، وأن النص إنما نبه على مبتدأ هذه الدلالة خصوصاً دون تفصيلاتها المكتشفة، وهو القدر الذي فهمه تماماً المخاطبون إبان التنزيل، وانتفع به من هداه الله منهم في باب التوحيد.

---

(١) انظر مثلاً: كتاب «المنهج الإيماني للدراسات الكونية في القرآن الكريم» ضمن سلسلة العلم والقرآن للدكتور عبد العليم خضر فقد سار في هذا الاتجاه، رغم أنه صرح في المقدمة ص٥ بأن سلسلته (تهدف إلى الكشف عن آيات الله في الآفاق الكونية البعيدة والقريبة، وتكشف عن أدلة وجود الله ﷻ وانفراده بالعظمة والخلق)، وهكذا كتاب «الإعجاز الكوني في القرآن» للدكتور السيد الجميلي.

وبعد؛ فأحسَب أن هذا الخلط قد يفسر عجيج الجمهور أحياناً بالتكبير والتسبيح عند ذكر بعض النماذج الإعجازية المتكلفة تكلفاً ظاهراً، رغم كون كثير من الحضور من المتخصصين الشرعيين.

٣ ـ أن الاستدلال بالمكتشفات العلمية على الربوبية مع استقامته وموافقته للشرع قد يعتوره خلل من جهة ثمرته، حين يُظن أنها هي الإيمان المطلوب للفلاح عند الله، وإنما هي مجرد معرفة تزيد في قيام الحجة على الإنسان، ولا تنفعه عند الله ما لم يلتزم بمقتضاها من عبادة الله وحده والبراءة مما سواه، أو حين يُظن أن هذه المعرفة التفصيلية شرط في تحصيل الإيمان أو تكميله، مع أنها دون شك غير محصلة لأهل القرون المفضلة المشهود لهم بالخيرية على من بعدهم.

إذا تبين هذا فإن المنهج الصحيح في الاستدلال بالمكتشفات العلمية على الربوبية أن يُسن بها سُنَّة ما ذكر في القرآن من دلالة المخلوقات على الخالق، فهي تدل على وجود الخالق وقدرته وعلمه وحكمته ورحمته وسائر كمالاته دلالةَ الأثر على المؤثر، والصنعة على الصانع، بما فيها من أمارات الحدوث وشواهد الإرادة المخصِّصة،

والزيادةُ التي فيها على ما ذكر في القرآن من وجهين:

١ ـ زيادة الأنواع، فكم اكتشف الناس ولا زالوا يكتشفون من أنواع الحيوانات والنباتات والمخلوقات العلوية والسفلية وأحوالها وأوصافها ومقاديرها ما لم يسمه القرآن ولم يشر إليه إلا إجمالاً ضمن ذكر الخلق أو بعض أجناسهم بالعموم.

٢ ـ زيادة التفصيل العلمي الدقيق بمخلوق ذكره القرآن ولم ينص على هذا التفصيل، مثال ذلك: النحل، أشارت إليه الآية الكريمة: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ...﴾ الآية [النحل: ٦٨]، وقد ذكر بعض العلماء[١] أن النحلة تجعل خليتها سداسية الشكل لأن زوايا الرباعي ضيقة لا تستطيع النحلة الوصول إليها، والدائري يُبقي فراغات بين الخلايا تجمع الأوساخ، فهدى الله هذا المخلوق الضعيف إلى هذه الحكمة الهندسية البديعة، وهذا دون شك يدخل في عموم مفهوم الآية، وهو مستقيم تماماً في تأدية غرضها في الدلالة على الربوبية، دون أن يدعيَ مدّعٍ ويزعم زاعم أن هذا التفصيل مراد مباشر للآية، وأنها تدل على النبوة من جهة أن محمداً لم يتعاط دراسة النحل وتربيتها، ولا الهندسة وزواياها وأضلاعها،

---

(١) انظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم ١/٢٤٨.

فمن الذي علّمه هذا إلا العليم الحكيم؟!، وهذا هو منهج الإعجازيين بعينه؛ فهذا ما لا يسع قبوله ولا تسويغه، وقد مضت مبررات ذلك.

المبحث الثالث

منهج الاستدلال بالمكتشفات العلمية على النبوة

سبقت الإشارة إلى أن الاستدلال بالمكتشفات العلمية على النبوة هو ما جرى الاصطلاح مؤخراً على تسميته بالإعجاز العلمي في القرآن والسُّنَّة، ومع أنه لا مشاحة في الاصطلاح كما يقال فإني أوثر التعبير الذي استعملته في العنوان؛ لأن الإعجاز مقرون بالتحدي، وذلك أن المتحدي يحدو خصمه لمعارضته والإتيان بمثل ما أتى به[1]، فيعجز الخصم عن ذلك، فيسمى هذا الظفر إعجازاً، وذلك ما لا أراه مطابقاً لدلالة ما في القرآن من أنباء الغيب المستقبلة، ومنها ما يُدّعى من الإشارات إلى المكتشفات العلمية المسماة الإعجاز العلمي؛ وذلك أن التحدي غير وارد فيها بل غير سائغ؛ فإن التحدي إنما يكون على دلالة ناجزة لا موعودة،

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح» لابن تيمية ٥/ ٤٢٢، «مداخل الإعجاز» لمحمود شاكر ص٢١.

وإذا كانت موعودة فلا بد أن تكون قريبة الأمد، لا أن تكون بعد هلاك أطراف التحدي بعهود.

ومثال الناجزة: التحدي البياني، ومثال الموعودة قريبة الأمد: تحدي أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه المشركين[1] بقوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤﴾ [الروم: ٢ ـ ٤].

ومثال بعيدة الأمد حديث: «**لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببُصرى**»[2]، وحديث الذباب[3].

فمثل هذه لا يجري التحدي بها؛ إذ هي حين التحدث بها نبوة، لا من دلائل النبوة، وإنما تنضم إلى الدلائل بعد وقوعها مطابِقة للخبر السابق، فكيف يُتحدى بها؟، وما يُذكر من دلالة المكتشفات العلمية على النبوة هو من هذا الباب، فكيف يُسمى إعجازاً وليس ثمة تحدٍّ؟!.

أما إن كان التحدي والإعجاز جارياً في مجرد الوصول إلى هذه الحقائق العلمية ومعارضة القرآن بها على طريقة

---

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٣١٩٣).

(٢) البخاري (٦٧٠١)، مسلم (٢٩٠٢).

(٣) البخاري (٣١٤٢)، (٥٤٤٥).

التحدي البياني لفصحاء العرب قديماً، فلن يَعجز المكتشفون عن أن يقولوا عند ذاك: ها نحن قد وصلنا إليها من غير طريق النبوة، بل بجهد سواعدنا وذكاء عقولنا، ولم نعجز عن ذلك، وحسبنا أن النبوة تأيدت بموافقتها لنا، فنحن أولى بالفلَج والظفر عند التحدي. فما هو الجواب حينئذ؟.

لذا ينبغي التنبه إلى أن مفهوم الدلالة أوسع وأعم من مفهوم التحدي، فما كل دليل متحدىً به، ولا يلزم من دلالة شيء على النبوة أن يكون مُعجزاً، بل يكفي أن يكون ملازماً لمدلوله، سواء كان معجزاً أو غير معجز.

فإن عزَّ على مستعملي هذا المصطلح تركه فليقصروا استعماله على ما يوافق مفهومه اللغوي، ألا وهو الجانب السلبي من القضية؛ من جهة أن التحدي قائم فيه بأن يأتي المكذبون للنبوة بتناقض بين القرآن والمكتشفات العلمية، وفي هذا ما فيه من انفتاح مهلة التحدي، وكون المكتشفات متزايدة مع مرور الزمن، وذلك ما يجعل الحكم النهائي بالعجز معلقاً.

هذا في نقد مصطلح «الإعجاز العلمي»[1]، ولأجله

---

(١) انظر: «تاريخ مصطلح الإعجاز ونقده عند المتكلمين في مداخل إعجاز القرآن» لمحمود محمد شاكر ص١٨ ـ ٥٦، وانظر: البحث القيم الذي كتبه الدكتور مساعد الطيار بعنوان: «تقويم المفاهيم في مصطلح الإعجاز العلمي» ص٣ ـ ١٠.

أعرضت في عنوان البحث عن ذكر هذا المصطلح رغم شيوعه، أما في منهج الاستدلال بالمكتشفات العلمية على صدق النبوة فينبغي التنبه إلى أن العلم بالخبر له حالان: الأولى: معرفة معناه، والثانية: معرفة صدق هذا المعنى وأنه حق ثابت في نفس الأمر بطريق صحيح من طرق الاستدلال.

وغير خافٍ أن الأُولى مردها إلى لغة المخبر، والثانية إلى دليل خارجي.

ثم ينبغي عند التثبت من صحة المعنى التفريق بين أمرين:

الأول: وقوف الناس من طريق مستقل على صحة ما كانوا يعرفون بمقتضى اللغة معناه من نصوص الكتاب والسُّنَّة؛ كحديث غمس الذباب، إذا ثبت مضمونه بطريق علمية لم تكن موجودة في عصر النبوة ولا قريباً منها، فهو بلا شك من دلائل صدق النبوة، وهو من باب الإخبار بالمغيبات؛ كالإخبار بالنار التي تخرج من أرض الحجاز، وشهادةُ الخبراء فيه من جنس شهادة أهل الكتاب بموافقة ما جاء به النبي ﷺ لما عندهم من الحق، وإلى ذلك الإشارة بقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤].

فهذا ونحوه مما لا ننازع في سلامة منهجه، لكن تبقى

تطبيقاته موضع بحث من جهة ثبوت الاكتشاف العلمي، وعدم تطرق الشك إليه واحتمال الاختلاف في نتائجه ومسلماته، والاستيقان من كونه اكتشافاً حديثاً يمتنع الوصول إليه في عصر النبوة أو قريباً منها، كأن يتوقف على الآلات المقربة أو المكبرة مثلاً، وقد أورد عليه الاعتراض المذكور سابقاً[١] من كون الحقائق العلمية المكتشفة إنما يُجزم بقطعيتها في ضوء معطيات المدركات الحسية المتاحة، وأن التقدم الهائل الطارئ على وسائل الإدراك، المعينة للحواس في إدراك ما لم يكن يخطر ببال أنها ستدركه بعداً أو ضآلة، وكذا التقدم المهول الطارئ على وسائل الإحصاء والحساب والاستقراء المعينة للعقل في أقيسته وأحكامه، والجمع بين المتفرقات، والتفريق بين المختلفات، والوقوف المتجدد على علل الظواهر وخواص الأشياء، أن ذلك كله يستوجب ألا نجزم في نظرية علمية بحقيقة نهائية؛ للاحتمال شبه المؤكد للمزيد من التقدم والتطور.

ولأنصار الإعجاز العلمي أن يجيبوا بأن هذا الاحتمال إنما يرد في بعض الأحوال أو غالبها لا كلها.

لكن هب أن بعض الحقائق العلمية اكتسبت القطعية النهائية فهل بالضرورة أن ما يُدّعى من أمثلة الإعجاز مندرج

(١) راجع: ص١٦.

في هذا النوع، وإذا ثبت ذلك فهل هو كاف في تثبيت دعوى الإعجاز؟ هذا ما سنسلط عليه الضوء لاحقاً.

الأمر الثاني: ما يزعمه القائلون بالإعجاز العلمي من دلالة بعض الآيات والأحاديث على مكتشفات لم تكن معلومة من قبل مطلقاً، لا صحة ولا معنى، ويرتبون على ذلك فوات المعنى الصحيح للآيات وخفاءه على السابقين من أهل اللغة ومعاصري التنزيل المخاطبين به، فهذا الذي ننازع فيه، ونرى في الاستدلال به على النبوة خللاً منهجيّاً، يضعف موقف المحتج به، من جهة أنه كيف تكون تلك الآيات دالة على مكتشفات لم تكن متصورة معلومة المعنى بالمرة، دون أن تُفهمها أَولى الناس بفهم اللغة؟.

وغاية ما يمكن التمسك به هنا لإنهاض دلالتها القول بالاحتمال اللغوي، وهنا يدخل الخلل والضعف المشار إليه سابقاً[1] بقاعدة «إذا دخل الاحتمال سقط ـ أو ضعف ـ الاستدلال»، وهي منطبقة هنا؛ وذلك أن المعاني المحتمَلة للآية إما أن تكون متضادة أو متنوعة، فإن كانت متضادة لم يجز أن يكون الصواب خارجاً عما فهمه السلف من احتمالات؛ وإلا لزم تجهيلهم وخروج الحق عن مجموعهم، بل يلزم أن يكون المعنى الصحيح قد خفي على النبي ﷺ،

---

(١) راجع: ص٤.

أو علمه فلم يبينه!، والله تعالى يقول: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، أما إن كانت المعاني المحتمَلة متنوعة، بمعنى أن السياق يحتمل الدلالة عليها جميعاً دون مشاحّة، فهنا يلزم المستدل بالآية على معنىً مخصوصٍ أن يثبت بقرينة خارجية أو من السياق أن هذا المعنى مراد بعينه للمتكلم؛ فإن مجرد الاحتمال شيء، وقصدَ معنىً مخصوصٍ بعينه شيءٌ آخر، ودلائل النبوة لا يكفي فيها مجرد الاحتمال.

وهكذا يقال لمن تمسك بالعموم في معنى الآية؛ فإن دلالته على أفراد المعنى احتمالية، ولا تكفي في الدلالة على النبوة إلا في المقام السلبي كما سنبين، لكنها مستقيمة في الدلالة على الربوبية كما سبق[1].

فإذا قال مدعي الإعجاز العلمي مثلاً: إن العلماء اكتشفوا مؤخراً علم البصمات، وفيه أن كل إنسان يختص في باطن كفه بخطوط دقيقة لا توافق غيره، ورتبوا عليها إثبات الهوية، وإن القرآن قد سبق في الإشارة إلى هذا قبل أربعة عشر قرناً، وذلك في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾ [القيامة: ٤][2]، فدل ذلك على أن القرآن كلام الله؛

---

(١) راجع: ص٢١ ـ ٢٣.

(٢) انظر: «مناهل العرفان في علوم القرآن» للزرقاني ١/ ٢٠. وهناك من يجعل =

إذ من أدرى محمداً ومن في عصره بهذا الاكتشاف الحديث؟.

قلنا له: هب أن خلق (البصمات) على هذا النحو العجيب الدال على عظمة الله تعالى مشمول بعموم معنى الآية، فما الدليل على أن الله تعالى أراد بها ما ذكرته من علم البصمات المكتشف بعينه؟[1]، وهل هذا إلا قول على الله بلا علم، ورجم بالغيب؟ فكيف يُجعل دليلاً على النبوة؟، وهل هذا إلا كمن استدل مثلاً بقوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١] على وِردٍ مبتدع، أو بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] على أن الزلازل والبراكين و«تسونامي» كانت عقوبات لمن أصابتهم!، وكأنها عقوباتُ الاستئصال الإلٰهيةُ لمكذبي الرسل

= الإشارة إلى هذا العلم واردة في قوله تعالى: ﴿وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [يس: ٦٥]!، كما في «معالم القرآن في عوالم الأكوان» لأحمد العجوز ص٢٢٣، وكتابه هذا مبني على هذا النحو.

(١) مع أن المعنى الذي عليه جمهور المفسرين التنبيه على قدرة الله تعالى على خلق الإنسان في الدنيا على صورة أخرى بأن تكون أطرافه مستوية كالدواب، ففيه امتنان وتأنيب ونوع وعيد، فهي بمعنى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨﴾ [الانفطار: ٦ ـ ٨]، وذهب بعض المفسرين إلى أن المعنى الأليق بالسياق التنبيه على قدرة الله تعالى على إعادة خلق الإنسان بعد الموت كما كان، حتى ما كان دقيقاً كالبنان، انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية ٥/ ٤٠٢، «التسهيل» للكلبي ٤/ ١٦٤.

الواردُ ذكرها في القرآن، مع أنها إنما طالت أبأس أهل الأرض، وغالبُهم مسلمون!، وسلم منها الجبابرة الظالمون الكافرون، فهذا كله آفته الاستدلال بالعمومات على أمور مخصوصة دون دليل إضافي على التخصيص.

فإن احتج القائلون بالإعجاز العلمي على حمل القرآن على تلك المعاني المظنونة الحادثة المستجِدة، وأنها قطعاً مرادة من السياق القرآني، بأنه كلام علام الغيوب، الذي أحاط بكل شيء علماً، وتنزه عن الغفلة والنسيان، فلا بد من حمل كلامه على غاية ما يحتمله لغة؛ إذ الغفلة عن بعض محتَملاته منتفية هنا، فظاهرٌ أن هذا مصادرة على المطلوب، وقلب للقضية، وتحويل للمستدَل عليه إلى دليل، وذلك أن إثبات كون القرآن كلامَ الله مطلوبٌ يُستدل عليه بالإعجاز، فكيف يكون من مقدمات إثبات الإعجاز؟!.

كما أنه يمكن أن يستغل ذلك مكذب القرآن فيقول: كما تحملون بعض الآيات على بعض المكتشفات بأدنى ملابسة تصديقاً، فأنا على نفس المنهج أفعل ذلك بأدنى مناقضة تكذيباً، فما هو جوابه حينئذ؟. ومعلوم أنه لن يعوزه الوقوفُ على النصوص التي استشكل العلماء ظواهرها، واشتغلوا ببيان وجه موافقتها للحس والعقل، وربما تأولوا في ذلك، كما فعلوا مع نصوص إثبات العلو والنزول لله تعالى مع كروية الأرض وسبب تعاقب الليل والنهار، وحديث

سجود الشمس واستئذانها للطلوع كل يوم[1] مع جريانها دون توقف وكونها لا تزال طالعة غائبة في كل لحظة، وهكذا الأحاديث الواردة في ردم يأجوج ومأجوج[2] مع انكشاف جغرافية سطح الأرض على التمام والكمال، وغير هذه النصوص كثير وكثير، بل إنه يمكن أن يتمسك في هذا بجميع الآيات التي اعتمد عليها بعض علماء الشريعة في إنكار شيء من الحقائق العلمية المكتشفة؛ كحركة الأرض ودورانها حول الشمس، فهل يُقال: إن المعتمدين على الاحتمال في الإعجاز يفتحون ثغرة على المسلمين من حيث لا يشعرون؟[3].

وهكذا يمكن أن يَعترض بوجه إجمالي على الإعجاز العلمي بأنه لو كان هذا من طرق دلالة القرآن على النبوة

---

(١) «صحيح البخاري»، حديث (٣٠٢٧)، (٤٥٢٤).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» ٣/ ١٢٢٠، كتاب الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج.

(٣) عند بداية غزو الإنسان للفضاء سنة ١٩٦٥م، استشهد بعضهم بقوله تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ ﴿٣٣﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٤﴾ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴿٣٥﴾﴾ [الرحمٰن: ٣٣ ـ ٣٥] على امتناع الهبوط على سطح القمر، واعتبر هذا سبقاً علمياً للآية، فلما أعلن سنة ١٩٦٨م الهبوط على سطح القمر، أخذ بعض الصحفيين يسأل علماء المسلمين عن الآية التي فيها استحالة وصول الإنسان إلى القمر!. انظر: «مفهوم الإعجاز حتى القرن السادس» للدكتور أحمد العمري ص٣٤٢ ـ ٣٤٤.

لكان الأولى أن يصرح القرآن بأعظم الحقائق العلمية المكتشفة الكبرى وأشهرها، لا أن يتجاوزها إلى ما هو أدق منها وأخفى على وجه محتمل، أما الاعتذار عن التصريح بذلك بأنه كان سيؤدي إلى ردة بعض من آمن أول الأمر[1] فهو أوهى من نسج العنكبوت؛ إذ قد حدث هذا بالفعل في حادثة الإسراء والمعراج، وارتد من ارتد بسببها[2]، وهي لعمرو الحق أبلغ في القدرة، وأكثر تحييراً للعقول، فكان درء مفسدة الافتتان بها أولى.

ومما تستتبعه آفة الاحتمال هذه أنك ترى كثيراً من الأمثلة المذكورة على الإعجاز العلمي مع ما يكتنفها من التكلف الظاهر، لها نظائر في كلام العرب وأساليب تخاطبهم، فبينما يدندن بعض المغرقين في الإعجاز العلمي حول كلمة في آية، ويحملها من التهاويل ما يكبر ويهلل له المتحمسون، إذا بها مستخدمة بنفس التركيب القرآني تقريباً أو قريباً منه في الشعر الجاهلي، ومن أمثلة ذلك: قول عبيد بن الأبرص يصف البرق والمطر:

أرقتُ لضوء برق في نشاص   تلألأ في مملّأة غصاصِ
لواقحَ دلّحٍ بالماء سحمٍ   تثجُّ الماء من خلل الخصاصِ

---

(١) كما قال الشيخ الشعراوي في «معجزة القرآن» ص٣٨ ـ ٣٩، نقلاً عن: الرومي «اتجاهات التفسير» ٢/ ٥٧٣.

(٢) انظر: «سيرة ابن هشام» ٢/ ٢٤٥، و«الدر المنثور» للسيوطي ٥/ ٣٠٩.

سحابٍ ذات أسحمَ مكفهرٍ	توَحّي الأرض قطراً ذا افتحاصِ
تألّف فاستوى طبقاً دكاكاً	محيلاً دون مثعبه نواصِ
كليلٍ مظلم الحجرات داج	بهيمٍ أو كبحر ذي بواصِ
كأن تبسم الأنواء فيه	إذا ما انكلّ عن لهق هصاصِ

فهذه الألفاظ والمعاني بمحتمَلاتها وعموماتها إذا طُبق عليها منهج الإعجازيين مع الآيات التي تذكر نفس الألفاظ والمعاني كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا﴾ إلى قوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[1] [النور: ٤٣، ٤٤]، نتج عن ذلك: الإعجاز العلمي في شعر عبيد بن الأبرص؟!.

وكما أن مسألة الاحتمال والعموم هذه مُشكلة على تطبيقات الإعجاز العلمي، فهي كذلك واردة على الأدلة الإجمالية التي يحتج بها المنظرون لهذا الاتجاه، فقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ ۚ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الأنعام: ٦٧]، وقوله: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣]، ونحوها من الآيات الدالة على أن الله تعالى سيظهر مستقبلاً من الدلائل والبراهين ما يتبينُ منه صدق وعد الله تعالى بنصرة رسوله وإهلاك المكذبين، وأن رسوله على الحق وأنهم على الباطل، ومع أن سياق الآيات يحتمل

(١) انظر: «مناهل العرفان» ١/ ٢٠.

العموم، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[1]، فإنّ توجه الخطاب في قوله: ﴿وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿سَنُرِيهِمْ﴾ للمكذبين في عهد النبوة يجعل حصول ذلك في زمنهم مراداً متعيناً في الآيات، إن لم يكن غيره ممتنعاً، ومن هنا دخل الاحتمال.

وقس على ذلك الآيات التي تخاطب الكفار في زمن التنزيل؛ كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنبياء: ٣٠] وقد حُمّلت النظرية الانفصالية ونظرية خلق الكون من سديم[2]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الأنبياء: ٣٢] وحملت معنى الغلاف الغازي حول الكرة الأرضية[3]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَآ ۚ﴾ [الأنبياء: ٤٤] وحملت نظرية كروية الأرض غير المكتملة عند الأقطاب[4]، وقوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» ١/ ٣٢، «البحر المحيط في أصول الفقه» ٢/ ٣٥٢، كلاهما لبدر الدين الزركشي، «مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير» لمساعد الطيار ص٢٢ وما بعدها.

(٢) انظر: «المعجزة القرآنية الإعجاز العلمي والغيبي» للدكتور محمد حسن هيتو ص١٩٧ ـ ١٩٩، «نحو منهج لتفسير القرآن» لمحمد الصادق عرجون ص٢٣.

(٣) انظر: «معالم القرآن» لأحمد العجوز ص١٢٤.

(٤) انظر: «مدخل إلى القرآن الكريم» للدكتور دراز ص١٧٦.

خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾﴾ [نوح: ١٣، ١٤]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [الحج: ٥] وحملت علم الأجنة(١) ونظرية التطور(٢)، وقوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٢١﴾﴾ [الرحمٰن: ١٩ ـ ٢١]، وحملت قانون المط السطحي(٣)، فهذه الآيات ونحوها مما يخاطب الكفار أيام التنزيل مخاطبة صريحة، ويحتج عليهم في شأن التوحيد والبعث بما يعرفونه تماماً من آيات قدرة الله تعالى في الآفاق وفي أنفسهم، أهي مفهومة لمن خوطبوا بها أم لا؟ فإن لم تكن مفهومة كيف قامت بها الحجة عليهم؟ وإن كانت مفهومة عندهم فهل المعنى المكتشف في هذه النظريات ونحوها مما فهموه؟ فإن كانوا فهموه منها فما وجه الاكتشاف والجدة؟ وما بالهم لم يسبقوا إلى تلك المكتشفات آنذاك؟ وإن لم يفهموا مما خوطبوا به شيئاً من تلك المكتشفات فما الذي أدرى أصحاب الإعجاز أن المتكلم بالقرآن أراد بخطابه وقصد تلك المكتشفات دون ما فهمه المخاطبون الأولون أو معه؟.

---

(١) انظر: «وجوه من الإعجاز القرآني» لمصطفى الدباغ ص١٢٤ ـ ١٣١.

(٢) انظر: «التفسير العلمي في الميزان» لأحمد أبوحجر ص٤٠٨ ـ ٤١٢.

(٣) وهو قانون تمايز السوائل والفصل بينها بتجاذب الجزيئات المختلف من سائل إلى آخر، انظر: «المعجزة القرآنية» للدكتور محمد هيتو ص١٧٨.

ومعلوم للمتأمل أن هذا غير مختص بالآيات التي تخاطب الكفار صراحة؛ بل منسحب على سائر الآيات، فهم مخاطبون بها جميعاً ولو لم يرد التصريح في كل آية بمخاطبتهم وذكرهم.

ولعله قد استبان بما سبق أن المنهج الصحيح في الاستدلال بالمكتشفات العلمية على النبوة يتمثل في مقامين:

المقام الأول: مقام الإثبات، أو المقام الإيجابي، ويتطلب أن تكون الحقيقة العلمية المكتشفة مرادة بخصوصها من الآية، لا بمجرد الاحتمال.

والمقام الآخر: مقام النفي، أو المقام السلبي، ومضمونه الاستدلال بمجموع القرآن مع المكتشفات العلمية سلباً، بمعنى أنه لم تنهض حقيقة علمية واحدة مكتشفة بتكذيب صريح القرآن كما سبقت الإشارة[(١)]، فهو بمعنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وواضح استغناء هذا المقام عن الشرط المذكور في الآخَر، ومن هنا رأى خصوم التفسير العلمي للقرآن أن هذا المقام وحده هو السائغ في الدلالة على النبوة؛ حيث لا يُتصور تحقق الشرط المذكور في المقام الأول في أي من

---

(١) راجع: ص١٧.

أمثلة الإعجاز العلمي المدّعاة في آيات الخلق والتدبير؛ من جهة أنها جميعاً مسوقة أصلاً للاحتجاج على المشركين بتوحيد الربوبية الذي يعرفونه ويقرون به على توحيد العبادة الذي ينكرونه، فصار المراد متردداً في جميع هذه الآيات بين ما فهمه المشركون وما ادعاه الإعجازيون، فدخل الاحتمال، وفُقد الشرط، فلم يبق له وجود إلا في التنظير.

وأرى أن هذا التعميم مع تبادره إلى الذهن سابق لأوانه؛ فهو يتطلب استقراء دقيقاً للقرآن، والاستيقانَ من عدم ذكر شيء من المخلوقات في غير سياق الاحتجاج على المشركين والمكذبين بما يعرفونه ويقرون به، سواء من جهة الحس أو من جهة ما تلقوه من بقايا النبوات السابقة، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [المؤمنون: ٨٦، ٨٧]، فإن علمهم بخبر العرش وعدد السمٰوات محصل من النبوات السابقة، ولو افترضنا جدلاً أن العلم الحديث كشف بدليل حسي قاطع عن أنها سبع، لم يصح اعتبار ذلك دليلاً على النبوة؛ لجواز استفادة النبي لذلك من قومه، فإن لم يحصلوه من النبوات السابقة دل على النبوة من جهة موافقة النبوات السابقة، لا من جهة موافقة المكتشفات العلمية الحديثة.

كما أنه تعميم مختص بالقرآن، فتبقى السُّنَّة التي تستوي مع القرآن في الشرط المذكور للإعجاز الموجب، وفيها

نماذج قد تكون مثالاً صحيحاً لانطباق هذا الشرط المذكور في المقام الأول؛ كقول النبي ﷺ عن الذباب «**في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء**»[1]، وكتحديده مدة تخليق كل من النطفة والعلقة والمضغة بأربعين ـ أو اثنين وأربعين أو خمسة وأربعين أو بضع وأربعين ـ يوماً ـ أو ليلة ـ على اختلاف الروايات[2]، لكن تبقى مطابقة الخبر للواقع بشهادة الحقيقة العلمية المكتشفة ركناً آخر لدلالته على النبوة، وما يتطلبه ذلك من إجماع المختصين على صحة هذا الاكتشاف وكونه حقيقة نهائية غير قابلة لإعادة النظر، واشتهار ذلك بحيث تنتفي شبهة التقول عليهم.

ومهما يكن من أمر، فإن في تحديد الشروط والضوابط الممحصة لصحيح الإعجاز العلمي الموجَب من مزيّفه مندوحةً عن الالتزام المبكِّر بحكم عام بامتناع تحققه في أي نص، وهي كفيلة إن شاء الله بغربلة النتاج الغزير المقدم حتى

---

(١) رواه البخاري (٣١٤٢)، (٥٤٤٥).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٧٠١٦)، و«صحيح مسلم» (٢٦٤٣)، (٢٦٤٤)، (٢٦٤٥)، وانظر: نقد ابن القيم لكلام قدماء الأطباء عن أطوار خلق الجنين ومددها عند شرحه لهذا الحديث في: «تحفة المودود» ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٣، وانظر: «بحوث المؤتمر الثامن للإعجاز العلمي» بالكويت ص٢٣ ـ ٢٦، حيث التأكيد على أن مدة الأطوار الثلاثة مجتمعة حسب آخر اكتشاف علمي قطعي! = ٤٠ يوماً لا ١٢٠ كما ظن العلماء قديماً، وأن هذا إعجاز أيضاً بعد إعادة النظر في الفهم الشائع للروايات بما يوافق المكتشف الجديد؟!!.

الآن، ويمكن في ضوء ما سبق تحديد هذه الشروط والضوابط فيما يلي:

١ ـ أن يكون النص مفهوم المعنى تماماً لمجموع المخاطبين به منذ صدوره.

٢ ـ أن يكون المعنى الإعجازي مدلولاً متعيناً للنص.

٣ ـ ألا يكون صدق هذا المعنى ومطابقته للواقع في نفس الأمر معلوماً من قَبْلُ للمخاطبين.

٤ ـ إذا ادعي الإعجاز في حديث نبوي شريف لزم انتفاء احتمال صدوره بظن واجتهاد من النبي ﷺ.

٥ ـ إجماع المختصين على كون الاكتشاف العلمي المدَّعى وقوعُ الإعجاز العلمي به حقيقةً قطعية نهائية تمتنع إعادة النظر فيها، واشتهار ذلك بحيث تنتفي شبهة التقول عليهم.

فيُردّ بالشرط الأول كل إعجاز علمي يُزعم فيه فوات المعنى الصحيح للآية على من خوطبوا بها أيام التنزيل، كالذي عبَّر عنه الدكتور أحمد جمال العمري بقوله: (والذي لا شك فيه أن القرآن العظيم يضم آيات كثيرة لم تُفهم بوضوح إلا بعد أن تقدمت العلوم التجريبية في عصرنا الحاضر. . .، ومن ثم نقول ـ على سبيل القطع ـ: إن كثيراً من آيات القرآن الكريم ستُفهم بصورة أدق وأكمل بعد تقدم

العلوم التجريبية أكثر فأكثر[1].

ومثاله: الإعجاز المدّعى في اكتشاف العلماء كون (المضغة) المذكورة في أطوار خلق الجنين على شكل ما يمضغ وهيئته، ففيها كأثر الأسنان في العلك، لا على قدر ما يُمضغ كما فهم السابقون، بل هي أصغر من قدر اللقمة بكثير[2].

ويُردّ بالشرط الثاني كل إعجاز علمي مبني على معنى محتمَل في الآية، حتى لو التزم صاحبه بصحة المعنى الآخر الذي فهمه السابقون أو بعضهم من الآية؛ لاحتمال أن يكون وحده هو مراد الله تعالى من الآية دون غيره من المعاني المحتملة، وإذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال.

ومثال ذلك: الإعجاز المدّعى في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]، وأن المراد بها الموج الباطني والموج السطحي[3]؛ فإن عامة المفسرين على أن المراد بالموج الذي من فوقه موج هو هذه الأمواج المترادفة

---

(١) «مفهوم الإعجاز القرآني حتى القرن السادس عشر» ص٣٣٩.

(٢) سمعته قديماً من الدكتور محمد علي البار في محاضرة عن الإعجاز العلمي، وقد عرض فيها صورة المضغة مكبرة كقطعة العلك الممضوغة.

(٣) انظر: «معالم القرآن في عوالم الأكوان» لأحمد العجوز ص١٦٣، «المعجزة القرآنية» للدكتور محمد هيتو ص١٩٣ ـ ١٩٦.

المتراكبة المتتابعة المتلاطمة، التي يشاهدها مباشرة كل من نظر إلى بحر هائج، فهي مراد للآية قطعاً؛ وإلا لم يكن المثل المضروب للكافر مفهوماً لمن لا يعرف الموج الباطني.

ويُردّ بالشرط الثالث كل إعجاز علمي مبنيٍّ على معنىً كان الناس يعرفون مطابقته للواقع في نفس الأمر قبل تحدّث النبي ﷺ به.

ومثال ذلك: الإعجاز العلمي المدّعى في الآيات التي تتحدث عن أطوار خلق الإنسان؛ فإنها ذُكرت في سياق يقتضي معرفة المخاطبين السابقة بحقيقة هذه الأطوار، وهو سياق الاحتجاج بخلق الإنسان أول مرة على إعادة خلقه بعد الموت.

ويرد بالشرط الرابع كل إعجاز علمي مدعىً في حديث نبوي ليس في شأن ديننا؛ مما يَحتمل أن يكون مقولاً على سبيل الظن والاجتهاد، لا بوحي من الله تعالى.

ومثاله: كل إعجاز علمي مدَّعىً في أحاديث طب الأبدان التي لم يرد فيها تصريح بأنها وحي من الله تعالى.

ويُردّ بالشرط الخامس كل إعجاز علمي لم توثَّق فيه الحقيقة العلمية على وجه يمنع خفاءها والخلاف حولها والمراجعة فيها من العقلاء، ويسوّغ التحدّي بثباتها ويقينيتها على صدق النبوة.

ومثال ذلك: ما راج مؤخراً من الإعجاز المدّعى في نصوص عذاب البرزخ، المبني على صوت مسجّل من باطن الأرض يُسمع فيه ما يشبه الصراخ واللغط، وأنه صوت المعذبين في البرزخ، التقطته أجهزة قياس الموجات الصوتية مصادفة.

نتائج البحث وتوصياته

أجمل فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث:

- أن إنكار دلالة المكتشفات العلمية على الربوبية والنبوة أو ما اصطلح العلماء على تسميته «الإعجاز العلمي في القرآن والسُّنَّة» بإطلاق غير صحيح، ولا يُعلم قائلٌ به من أهل العلم المعتبرين.
- المكتشفات العلمية دالة على الربوبية من جهة زيادة التفصيل في بيان صنعة الخالق جلَّ وعلا وآثار عظمته.
- كمال الإيمان غير متلازم مع المعرفة التفصيلية بالصنائع الإلٰهية.
- المكتشفات العلمية دالة على النبوة من جهة السلب؛ وهي عجزها عن تكذيب شيء من صريح القرآن، وهذا هو القدر المجمع عليه بين العلماء من الإعجاز العلمي، وهو

داخل في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، أما ما كان من جهة الإيجاب وهي إشارة مواضع من القرآن إلى اكتشافات علمية بعينها فهذا مبني على التفسير العلمي، وفيه خلاف مشهور.

- النصوص المسوقة لإثبات التوحيد والبعث لا تصلح للاستشهاد على الإعجاز العلمي؛ ضرورة كون المعنى المراد منها ما فهمه المخاطبون زمن التنزيل.

- الإعجاز العلمي إنما يسوغ في نص يتضمن خبراً من أخبار الغيب، فإذا وقع أو عُلم صدقه من غير النبي انقلب برهاناً على النبوة.

- معاني آيات القرآن قاطبة مفهومة لمجموع المخاطبين بها منذ نزلت، بما فيها آيات الربوبية وتدبير المخلوقات، وإن خفي بعضها على بعضهم.

- الجزم بتضمن نص من القرآن أو السُّنَّة إشارةً إلى مكتشف علمي مشروط بخمسة شروط:

الأول: أن يكون النص مفهوم المعنى تماماً لمجموع المخاطبين به منذ صدوره.

الثاني: أن يكون المعنى الإعجازي مدلولاً متعيناً للنص.

الثالث: ألا يكون صدق هذا المعنى ومطابقته للواقع في نفس الأمر معلوماً من قَبْلُ للمخاطبين.

الرابع: ألا يحتمل كونه مقولاً بظن النبي ﷺ واجتهاده.

الخامس: إجماع المختصين على كون الاكتشاف العلمي المدَّعى وقوعُ الإعجاز العلمي به حقيقةً قطعية نهائية تمتنع إعادة النظر فيها، واشتهار ذلك بحيث تنتفي شبهة التقول عليهم.

أما التوصيات فأجملها فيما يلي:

- العناية دائماً بسلامة منهج الاستدلال، خصوصاً في مجال العقائد.
- التأكيد على الشروط الشرعية الواجب توفرها في التفسير والمفسر لكتاب الله تعالى.
- العناية الفائقة بكنوز دلائل النبوة المخزونة في الكتاب والسُّنَّة وما أنتجه علماء الإسلام المتخصصون قديماً وحديثاً في بابها تقريراً وشرحاً وتأليفاً، وإعادة صياغة وترجمة ما قدموه بحسب ما يتجدد من حاجة.
- كتابة البحوث النقدية من قبل المتخصصين لتقويم النتاج الغزير المقدم للأمة في مجال الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية.
- مبادرة المؤسسات والمجامع والهيئات العلمية الشرعية

المتخصصة إلى مناقشة قضية الإعجاز العلمي من الناحية المنهجية، وإصدار البيانات المفصلة حولها، ووضع الضوابط والأصول الشرعية التي تضمن توظيفها في خدمة الإسلام على الوجه اللائق به.

- إقامة المؤتمرات وعقد ندوات الحوار الهادف البناء لمناقشة منهج الإعجاز العلمي والآراء حول منهجه وتطبيقاته.
- أن تعتني المؤسسات العلمية والهيئات المجتمعية والحركات الدعوية بسائر أبواب الاعتقاد ومسائله على غرار العناية بقضية الإعجاز العلمي، خصوصاً تلك التي وقع فيها خلل كبير بسبب فشو الجهل وانتشار البدع والخرافات.
- أن يحرص المعتنون ببيان الإعجاز العلمي من المعتدلين على نقد النماذج غير الملتزمة بشروط صحة الإعجاز العلمي؛ لئلا يعدّ سكوتهم إقراراً لها.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. **وبعد؛**

فهذه رؤيتي في قضية الإعجاز العلمي، قدمتها نصيحة لله وكتابه ونبيه وعامة المسلمين، وحرصاً على تنقية المنهج الإسلامي من كل ما من شأنه أن يُدخل عليه الضعف والهوان، خصوصاً في باب العقائد، وعلى الأخص في باب دلائل النبوة، الذي تنبني عليه عامة تفاصيل الشريعة الخاتمة، مؤكداً أن ما يسره الله تعالى من دلائل النبوة الخاتمة اليقينية القطعية فوق ما يتصوره الباحثون، وأكثر من أن يحصي أفرادها العادون، وأغنى وأثرى من أن يحتاج غيرها المسلمون، وأظهر وأيسر من أن يتكلف في استنباطها وشرحها المتكلفون، ولئن ساغ التقليل من شأنها لمجرد تقادم عهدها فإن المكتشفات العلمية وما ينقلب من مظنونات

الإعجاز العلمي بالتقادم إلى الضد أولى لعمرو الله بالقلة، فإن أكن وفقت فيما كتبت فذلك فضل من الله تعالى، وإلا فإني أستغفره من القول عليه بلا علم، وحسبي أني اجتهدت في طلب الصواب، والتمست وُسْعي الحقَّ في كل باب، والحمد لله الذي لا يكلف نفساً إلا وسعها، وصلَّى الله على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع

١ ـ **اتجاهات التفسير في العصر الراهن**، لعبد المجيد محتسب، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، ط٣، ١٤٠٢هـ.

٢ ـ **اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر**، لفهد الرومي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.

٣ ـ **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين السيوطي، ت: سعيد المندوب، دار الفكر، ط١، ١٤١٦هـ.

٤ ـ **الإعجاز الكوني في القرآن**، للسيد الجميلي، ط١، ١٩٨٨م، دار زاهد القدسي، القاهرة.

٥ ـ **أنوار البروق في أنواء الفروق**، لأبي القاسم ابن الشاط، ت: خليل منصور، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية.

٦ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، لبدر الدين الزركشي، ت: محمد تامر، ١٤٢١هـ، ط١، دار الكتب العلمية.

٧ - **بحوث المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسُّنَّة**، تقديم: د. عبد الله المصلح، دولة الكويت.

٨ - **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين الزركشي، ت: محمد أبو الفضل، دار المعرفة، ١٣٩١هـ.

٩ - **تحفة المودود في أحكام المولود**، لابن قيم الجوزية، ت: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق، ط١، ١٣٩١هـ.

١٠ - **التسهيل لعلوم التنزيل**، لابن جزي الكلبي، دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤٠٣هـ.

١١ - **التفسير العلمي للقرآن في الميزان**، محمد أبو حجر، دار قتيبة، ط١، ١٤١١هـ.

١٢ - **تقويم المفاهيم في مصطلح الإعجاز العلمي**، د. مساعد الطيار، www.tafser.net.

١٣ - **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لابن تيمية، ت: علي مدني، مطبعة المدني، مصر.

١٤ - **حجة الله البالغة**، لشاه ولي الله الدهلوي، ت: سيد سابق، مكتبة المثنى، بغداد.

١٥ - **ديوان عبيد بن الأبرص**، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ.

١٦ - **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي.

١٧ ـ **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى البغا، ط٣، ١٤٠٧هـ، دار ابن كثير، بيروت.

١٨ ـ **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

١٩ ـ **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، لعبد الرحمٰن الكواكبي، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٢٠ ـ **الفرقان والقرآن**، لخالد العك، الحكمة للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٤هـ، دمشق.

٢١ ـ **القرآن والمنهج العلمي المعاصر**، لعبد الحليم الجندي، دار المعارف، ١٤٠٤هـ.

٢٢ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع: عبد الرحمٰن بن قاسم، مكتبة ابن تيمية.

٢٣ ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية الأندلسي، ت: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٤ ـ **مداخل إعجاز القرآن**، لمحمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ١٤٢٣هـ، ط١.

٢٥ ـ **مدخل إلى القرآن الكريم**، لمحمد دراز، ترجمة: محمد عبد العظيم، مراجعة: السيد محمد بدوي، دار القلم، الكويت، ط٣، ١٤٠١هـ.

٢٦ ـ **معالم القرآن في عوالم الأكوان**، لأحمد العجوز، دار الندوة الجديدة، ١٤٠٧هـ، بيروت.

٢٧ ـ **المعجزة القرآنية**، لمحمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٩هـ.

٢٨ ـ **المعجزة والإعجاز في القرآن الكريم**، لسعد الدين السيد صالح، ط٢، ١٩٩٣م، دار المعارف، القاهرة.

٢٩ ـ **مفتاح دار السعادة**، لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠ ـ **مفهوم الإعجاز القرآني حتى القرن السادس عشر**، لأحمد العمري، دار المعارف، القاهرة.

٣١ ـ **مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير**، لمساعد الطيار، دار المحدث، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٣٢ ـ **مقومات التصور الإسلامي**، لسيد قطب، دار الشروق، ط٤، ١٤٠٨هـ

٣٣ ـ **مناهل العرفان في علوم القرآن**، لعبد العظيم الزرقاني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ، ط١.

٣٤ ـ **المنهج الإيماني للدراسات الكونية في القرآن الكريم**، لعبد العليم خضر، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٣٥ ـ **نحو منهج لتفسير القرآن**، لمحمد الصادق عرجون، الدار السعودية للنشر والتزيع، جدة، ط٢، ١٣٩٧هـ.

٣٦ ـ **وجوه من الإعجاز القرآني**، لمصطفى الدباغ، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٢، ١٤٠٥هـ.

ملخص البحث

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيه محمد. **وبعد؛**

فهذا بحث يحاول تحديد معالم المنهج الصحيح في الاستدلال بالمكتشفات العلمية على قضيتي الربوبية والنبوة، كما يتعرض بالنقد للطريقة السائدة في الساحة الإسلامية لمعالجة هذه القضية، ويعتبر البحث أن المكتشفات العلمية دالة على الربوبية من جهة زيادة التفاصيل الدقيقة المؤكدة على حاجة الكون إلى خالق مدبر، دون أن تكون معرفة هذه التفاصيل شرطاً في كمال اليقين، كما يعتبر هذه المكتشفات دالة على النبوة من جهة عدم تكذيبها لشيء مما جاء به النبي ﷺ، أما أن تكون دالة على النبوة من جهة أن النصوص القرآنية والنبوية قد سبقت بالإشارة إليها فقد كشف البحث عن إشكالات منهجية لا يكاد ينجو منها أي من النماذج المتداولة بين المتحمسين لهذه القضية، ومن أخطر هذه الإشكالات

اتهام الجيل الأول من المسلمين ـ وفيهم الرسول ﷺ ـ بالخطأ في فهم شيء من القرآن، أو خفائه عليهم، ومنها فتح باب الاستدلال بالاحتمالات والظنيات على المطالب اليقينية، فيفتح باب القدح والتكذيب بها، وادعاء التعارض بين محتمَلات القرآن والسُّنَّة وبين المكتشفات العلمية، ومنها دخول الدور الممتنع في الإلزام بحمل عبارات القرآن والسُّنَّة على أوسع محتَملاتهما وأصحها بناء على الكمال العلمي مصدرهما، وفي سبيل تحديد المعالم والضوابط التي تضمن السلامة من هذه الإشكالات ينتهي البحث إلى اشتراط ما يلي لصحة الاستدلال بالمكتشفات العلمية على النبوة:

١ ـ أن يكون النص مفهوم المعنى تماماً لمجموع المخاطبين به منذ صدوره.

٢ ـ أن يكون المعنى الإعجازي مدلولاً متعيناً للنص.

٣ ـ ألا يكون صدق هذا المعنى ومطابقته للواقع في نفس الأمر معلوماً من قَبْلُ للمخاطبين.

٤ ـ ألا يحتمل كونه مقولاً بظن النبي ﷺ واجتهاده.

٥ ـ إجماع المختصين على كون الاكتشاف العلمي المدَّعى وقوعُ الإعجاز العلمي به حقيقةً قطعية نهائية تمتنع إعادة النظر فيها، واشتهار ذلك بحيث تنتفي شبهة التقول عليهم.